



<https://tge.uobasrah.edu.iq>

Journal the gulf economist

مجلة الاقتصادي الخليجي



Analysis of the reality of the unemployment problem in Iraq and its repercussion on the country ,s economic growth for the period 2004-2022

تحليل واقع مشكلة البطالة في العراق وانعكاساتها على النمو الدولي الاقتصادي للمدة 2004-2022

م.م شذى خالد عباس Assistant Lecturer.Shatha khalid Abbas

مديرية تربية البصرة Basra Education Directorate

E-mail: shathakhalied@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0006-8660-0737>

Keywords:

*Economic Growth,
Unemployment Rate,
Population, Seasonal
Unemployment, Crime*

الكلمات المفتاحية

النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، السكان، البطالة الموسمية، الجريمة

Unemployment is an economic and social problem that disrupts human capabilities and limits opportunities for economic growth. Its severity in Iraq has increased due to wars and economic blockade in the 1980s and 1990s. It represents the forced or voluntary cessation of part of the labor force and is considered a serious social issue with political, social, economic, and security impacts, especially on youth, leading to lower incomes and higher dependency ratios. Addressing unemployment requires improving security conditions, supporting small and medium enterprises, and promoting education to ensure the right to work.

المستخلص تعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية تعطل القدرات البشرية وتحد من فرص النمو الاقتصادي، وقد تفاقمت في العراق نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي في الثمانينات والتسعينات. وتمثل التوقف الإجباري أو الاختياري لجزء من القوى العاملة، وتعد أفة اجتماعية خطيرة لها آثار سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية، خاصة على الشباب، مما أدى إلى انخفاض مستويات الدخل وارتفاع نسب الإعاقة. لذلك، يجب العمل على تحسين الوضع الأمني، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع التعليم لضمان حق الجميع في العمل.

المقدمة.

تعتبر مشكلة البطالة من اخطر المشكلات التي تعاني منها مختلف الانظمة الاقتصادية والاجتماعية وتتعرض على المجتمعات بأثار سلبية في مختلف المجالات الاقتصادية. وان البطالة بشكل عام هو مفهوم نسبي والذي يدل غالبا" على ما يستدل عليه هو عدد العاطلين عن العمل.

اما النمو الاقتصادي يعد من أهم المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، اذ يعتبر الهدف الرئيس لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهاره. النمو الاقتصادي في الغالب هو حدوث زيادة في متوسط دخل الفرد الكلي مقسوما" على عدد السكان اي زيادة الدخل لا تعني في الضرورة زيادة في النمو الاقتصادي أي هناك علاقة تناسب قائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار وذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي.

لذا ان مشكلة البطالة وأحدة من أبرز التحديات التي تواجه العراق أي أنّها ليست مشكلة محدودة النطاق في العراق. بل أنّها تمتد عبر طيات المجتمع وتؤثر على العديد من الاشخاص من مختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمية. ويعتبر الشباب في العراق من أكثر الفئات تضررا" في المجتمع اذ يكون لديهم الطموح للعمل فيصطدمون بصعوبة الحصول على الوظائف المطلوبة التي تناسب مهاراتهم.

وإنّ معالجة البطالة تتطلب جهود مشتركة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني أن تضع استراتيجيات واضحة تعزز النمو الاقتصادي ودعم قطاع الاعمال على خلق الوظائف المطلوبة. وكذلك مراكز تدريب الشباب. اذ يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المتغيرات الذي يفترض ان يؤدي إلى رفع مستوى التشغيل داخل الاقتصاد

ويفترض أنّ زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليه زيادة حجم التوظيف داخل الاقتصاد.

مشكلة البحث:-

تتمثل مشكلة البحث في تحديد العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي في العراق بالرغم من امتلاك العراق الكثير من الموارد الا أنّه يعد اقتصاد ضعيف بسبب انتشار ظاهرة البطالة وانعكاساتها المؤثرة سلبية على النمو الاقتصادي العراقي .

من خلال مشكلة البحث يمكن طرح التساؤلات الآتي.

- ما هو تأثير مشكلة البطالة على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي .
- لماذا يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد ضعيف ومتخلف بالرغم من امتلاكه الكثير من الموارد المهمة.
- هل أدت مشكلة إلى حدوث انعكاسات سلبية تؤثر على النمو الاقتصادي العراقي.

أهمية البحث:-

تبرز أهمية الدراسة موضوع النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي وكيف حل مشكلة البطالة والآثار المترتبة عليها والقضاء عليها وتبين علاقة النمو والبطالة .

فرضيات البحث:-يتبين أنّه توجد علاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي في العراق أي كلما أرتفعت نسب البطالة أدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

هيكلية البحث:-

لأثبات البحث أو نفي الفرضية تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث إذ تضمن المبحث الاول الاطار المفاهيمي للبطالة من مقدمة ونظريات أما المبحث الثاني تكلم عن النمو الاقتصادي من مقدمة ونظريات ثم جاء بعد ذلك المبحث الثالث تكلم عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق ثم أوردت بعد ذلك الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول :- معدل البطالة :- مقدمات نظريات

اولاً:- مفهوم البطالة والمعدل وأنواعها:-

1-2 مفهوم البطالة:- تعد البطالة من بين أهم المشكلات التي عانت منها غالبية المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية فتظهر هذه المشكلة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وبدا ظهور مشكلة البطالة عالمياً مع الثورة الصناعية مطلع القرن الحالي . واصبحت البطالة مشكلة كبيرة خاصة بطالة الشباب وان من أهم الاسباب التي تقف وراءها هو الاختلاف في خصائص قوة العمل المتوافرة وفرص العمل الموجودة في سوق العمل كما "ونوعاً" وتشكل البطالة ظاهرة كبرى بين صفوف الشباب والنساء كما أنّها تعتبر تهديد مباشر للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وأنّها تخلق اضرار بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أنّها تؤدي إلى اخفاق وعدم تكامل سياسات التعليم والاستثمار والتكنولوجيا.

فقد عرفت البطالة لغوياً" على أنّها تعتبر من المصطلحات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة فقد ورد في معجم اللغة العربية ان البطالة مشتقة من بطل بمعنى لم يعد صالحاً" أو أنّه فقد حقه وبطل والباطل هو الشخص العاقل عن العمل .أما المفهوم

العلمي للبطالة تعني التوقف عن كل نشاط اراديا" أو اجباريا" للأجراء أو لغير الاجراء (Abdel hafees,23)

وتعد البطالة ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج معين بالرغم من القدرة والقيام بالعمل. والبطالة من الناحية الاقتصادية تعني ضياع الفرصة بالنسبة للمجتمع لذلك الانتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه لو كانت الموارد الاقتصادية مستغلة بصورة كاملة . أما من الناحية الاجتماعية تعني اليأس الانساني والحرمان وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي .(Faraj,2015,36-35)

وتعتبر البطالة هو عدم ممارسة الافراد الذين هم في سن النشاط الاقتصادي وغالبا" ما تكون ما بين(15-64) خلال فترة زمنية معينة لظروف خارجية على ارادتهم بالرغم من قدراتهم على العمل ورغبتهم فيه.(Neema musa,2015,8) وعرفت البطالة بحسب التوقعات العقلانية التي كان للعقلانية دور مهم في النشاط الاقتصادي وتؤثر في الاسعار والانتاج والدخل والعمالة والادخار والاستثمار إلى آخره ويؤمن اصحاب مدرسة التوقعات العقلانية بان ادارة الاقتصاد والسياسات المالية والاقتصادية التقديرية مكتوب عليها الفشل . فعند اتخاذ مثل هذه السياسات فإن وجود فعل الناس سيبتل محاولات الاستقرار لان الافراد يتعاملون مع مرور الزمن ونجعلهم يتخذون اعمالا" مضادة للسياسة.(Abbas ,Hassanein kadir,2024,1444) وان البطالة تعد ظاهرة اقتصادية تحدث اختلالات في سوق العمل اي عدم التناسب بين اعداد الوظائف المعروفة مع اعداد القادرين على العمل فتصبح الطلب على العمل أقل من عرض العمل بمعنى ان البطالة هي وجود عدد من الافراد لديهم القدرة والمؤهلات على العمل وبيحثون عنه.(Al-Issawi,2021,10)

وإنَّ المفهوم الاقتصادي الاحصائي الاكثر تحديداً للبطالة وهو كل شخص لا يشغل عملاً لقاء اجر يعد ضمن العاطلين عن العمل وتعد أنَّها الفرق بين حجم العمل المعروف عند مستويات الاجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات وذلك خلال مدة زمنية محددة .وتعد ظاهرة البطالة طبيعية تحدث ضمن اي اقتصاد معين فمن الصعب القول بمكانيه توظيف كل العمل المتاح كما يرى الكلاسيك وقد اظهرت النظرية الكنزية ان العمالة الكاملة هي مجرد وضع امثل لأي اقتصاد ولكن يقدر تحقيقه وهو الوضع العادي هو العمالة غير الكاملة لذا شكلت البطالة مصدر قلق اجتماعي يجري على نطاق العالم باسره (Al mutaira,2014,8-5)

لذلك وصفت البطالة أنَّها حالة تواجد للأفراد المتعطلين الذين يقدرن على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكن لا يجدونه .كما وصفها ظاهرة سلبية يترتب عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية ومن ثم تترك آثار واضحة في المجتمع .وتعد بطالة سافرة للفئات الآتية في المجتمع:-

-الاحداث الذين تقل اعمارهم عن الحد الأدنى للعمل.

-الشيخوخ الذين تزيد اعمارهم عن الحد الأدنى للعمل .

-العاجزون عجزاً كلياً عن العمل.

-الاشخاص الذين يتأخر دخولهم لسوق العمل مثل بطالة النساء الحوامل والسجناء .

-والاجانب والغرباء.(Kazem,Al-masri,2017,14)

2-2-معدل البطالة:-

يعرف معدل البطالة هو النسبة المئوية لقوة العمل الكلية العاطلة عن العمل يمكن الاشخاص ان يكون بحالة بطالة نتيجة حدوث البطالة الهيكلية أو الدورية. والبطالة الاحتكاكية هي مؤقتة وتحصل للشخص عندما يترك وظيفته الحالية مثل ان يضمن وظيفه أخرى يعطى اجرا" مباشرة عند بداية دخوله للعمل أو تخلي لشخص عنه متعهد لعدم قناعته به والبطالة الهيكلية هي التي يحصل العمال في اماكن عملهم بسبب تغير الطلب على السلعة المحدودة أو بسبب حصول تحسن تقني وبطالة هؤلاء تدوم عادة لفترة اطول لديهم مدة مطلوبة من قبل ارباب عمل اخرين. (Dominic Salvatour,2001,82) كما وعرف على أنه عبارة عن نسبة الافراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابة بدقة لاختلاف نسبة العاطلين بحسب الوسط وعلى حسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي. ويتبن ان للبطالة اتجاهين احدهما يعبر عن العمل وعده شرطاً اساسياً" لوصف عن البطالة كما هو الحال مع الخريجين من الكليات والمعاهد لقلة فرص العمل ويعد هذا مفهوم ضيق في حين يعد غير ذلك مفهوم واسع . (Anas Ali ,2023,44)

في حين وصف معدل البطالة على أنه مقدار البطالة بالفرق بين مستوى التوظيف الكامل ومستوى التوظيف الفعلي اي بمفهوم آخر هو زيادة العروض من العمل أو المطلوب منه ويعبر عن نسبة مئوية من القوة العاملة والذي عد من أهم المقاييس الرئيسية. (<https://fac.kuu.edu.sa>)

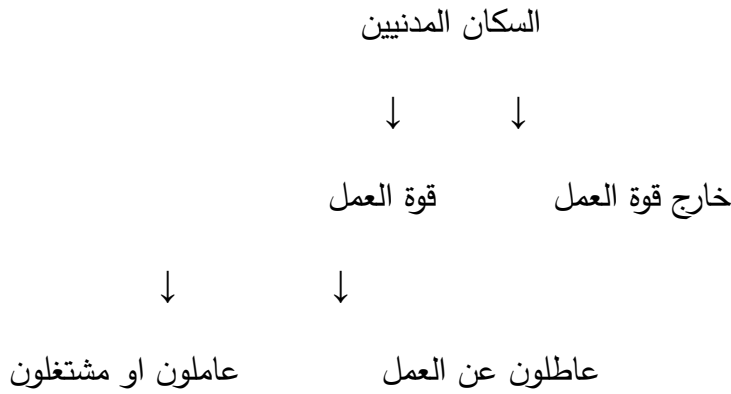
ونلاحظ ان تقديرات معدلات البطالة في البلدان النامية لا يعكس بشكل دقيق درجة استخدام العمالة بشكل كامل فهو يظهر بمعدل أقل من معدلة لان في البلدان النامية يصعب تحديد العاملين والباحثين عن العمل .نتيجة ان وجود بعض من الافراد يشغلون وظائف عده وافراد يعملون في بعض اوكل الوقت بأنتاجيه منخفضة. (Hussein talafaha,1998,9)

وتقاس البطالة أو ما يسمى معدل البطالة حيث تحسب معدل البطالة = (عدد العاطلين / قوة العمل) × 100

بحيث قوة العمل = عدد العاملين + عدد العاطلين

لذلك تختلف معدلات البطالة بحسب المناطق وبحسب المستوى الدراسي.

(حيث يمكن حساب معدل البطالة من خلال معرفة عدد السكان ومن منهم خارج قوة العمل ومن هم ضمن القوة العاملة اما ان يكون عاطلون عن العمل أو يكون عاملون أو مشغولون .



فأن قوة العمل = المشغولون العاملون + العاطلون عن العمل

ومعدل البطالة = العاطلون ÷ قوة العمل

ومعدل التشغيل = عدد العاملون ÷ على عدد السكان المدنيين

أو ان معدل البطالة = عدد العاطلين الذين يبحثون عن العمل في سن (15) سنة
فاكثر ÷ عدد السكان في سن (15) فاكثر.

ان معدل البطالة يشمل عدد الافراد الذين يبحثون عن العمل مقسوم على عدد السكان خلال عمر 15 سنة . وعليه فان معدل النشاط الاقتصادي يمكن حسابه :-

معدل النشاط الاقتصادي = عدد السكان النشطين اقتصاديا" في عمر (15) سنة
فاكثر ÷ عدد السكان في سن (15) سنة فاكثر . (Abdul Rasul,2008,11)

لذا فان المصارف المركزية تنظر إلى مسألة البطالة من المنظور نفسه الذي تدير من خلاله المجاميع النقدية بحيث تتدخل فقط عندما تخرج معدلات البطالة عن الحدود الطبيعية . فعند منحني فيلبس يبين وجود علاقة طبيعية بين التضخم ومعدل البطالة عندما تخرج البطالة عن مداها التاريخي فان المصرف المركزي يرى ذلك اشارة على التحرر والحفاظ على هذه العلاقة في حدودها الطبيعية . (Muhammad majd al-Din Bakir,296)

2-3-انواع البطالة:-

1-البطالة الموسمية:-وتظهر الانشطة الاقتصادية الموسمية حيث يقتصر الانتاج فيها من خلال فصل معين من السنة وغالبا ما تحصل في القطاع الزراعي حيث تكون زراعة المحاصيل موسمية اي تكون مؤقتة بحيث يزداد الطلب على الايدي العاملة في موسمها ويقل الطلب على الايدي العاملة في حال انتهاء الموسم .

2-البطالة المقنعة:-وتتمثل بضخامة عدد العاملين والانشطة الاقتصادية حيث تكون كمية العمل المبذول عالية ويبقى الناتج الكلي ثابت في الكثير من الاحيان بحيث ان سحب جزء من قوة العمل من عملية الانتاج.(Abdul Rasul ,2008,10-8)

3-البطالة الاحتكاكية:-وتكون هذه البطالة عاده قصيرة الاجل التي يعاني من خلالها المجتمع من الانتقال بين الوظائف ويعزى ظهورها إلى عدم التكامل بين فرص العمل

وضعف حركة انتقال العمال وعدم المعرفة التامة بفرص العمل المتوفرة .ويقصد بها توفر فرص عمل شاغرة وكذلك وجود افراد قادرين على العمل لكن يرفضون لانها لا تناسبهم .(Fatima Turki,2015,44)

4-البطالة المستوردة:-هذه المرحلة بدأت بعد عام (2003)وانفتاح السوق العراقي على جميع من دون مشاكل ومن دون قيود الامر الذي اوقف العديد من الانشطة الاقتصادية الحرفية التي كانت قائمة في المعمل الصغيرة. (Adnan Abdul,2014,6)

5-البطالة البرجوازية:-وعرف هذا النوع على انه تلك الفئة من الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه ولكنهم لا يقبلون اي فرصة عمل تعرض عليهم لانهم يطلبون الالتحاق بفرض عمل مستمرة ليحصل على اجور مستمرة وغالبا" ما يعتمدون على مساندة اسرهم لكونهم طبقات فقيرة.

6-البطالة الجزئية:-وتعرف بانها فئة من الافراد الذين يعملون ويدخلون ضمن قوة العمل ولكنهم يتركون عملهم لسبب أو لاخر انتقالا" لعمل جديد. (The novel of Mohsen,199)

7-البطالة الفنية:-ظهرت هذه البطالة من التحسينات الفنية التي تطرأ على الصناعة مثل ظهور الآت الاوتوماتيكية في الانتاج وحلواها محل العمل اليدوي لان عمل الآت يقوم بتشغيل قل عدد من العمال فهذا التطور يقضي على انتشار البطالة بين العمال . وان هذا التطور ليس مقصورا" على صناعة معينة فقد يشمل الزراعة ايضا" اذا استخدمت الآت الحديثة في الزراعة . وان التقدم التقني المتطور يؤدي إلى البطالة الفنية بل ويحصل العكس اذا استخدمت المكائن الحديثة في بعض الصناعات يزيد الطلب على المنتجات بحيث تضطر إلى استخدام عدد أكبر من العمال مع مرور

الزمن وان عدد المستخدمين في الوقت الحاضر في الدول الصناعية المتطورة يفوق عددهم من قبل الثورة العلمية. كما ان تكثف الآت والمكائن الانتاجية الحديثة تستطيع ان تحل محل الافراد في العملية الانتاجية. (Ali Hassan zair,2008,376))

8-البطالة العادية:-يحدث هذا النوع من البطالة عندما اسواق العمل لا تعمل بكفاءة حتى وان توفرت الوظائف بقدر كبير مثل هذه النوع من البطالة تشمل العمال الذين يتركون وظائفهم أو الذين لم يتوفر لديهم فرض عمل جديدة مثل الصغار والنساء الذين يعملون في المنازل .

9-البطالة التكنولوجية:-تعتبر الاساليب التكنولوجية في الانتاج والتي تتطلب مهارات خاصة على النمو الذي يؤدي إلى تعطل أو الاستغناء عن بعض الافراد العمل ممن لا تتوفر فيهم موصفات التامة من حيث المهارات أو ادخال الات الصناعية لا تحتاج إلى عمال كثيرين.(Rajab sabri,16-12)

10-البطالة السلوكية:-يحدث هذا النوع من البطالة وذلك من خلال انخراط الافراد أو المشاركة في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف مثل العمل موظف في قطاعات لا تناسب الشهادة التي يعملها العامل لذلك لا يرغب العديد من العاطلين عن العمل بالبحث عن اعمال لا تناسبهم وهنا عامل اجتماعي يمثل بالبحوث من نظرة المجتمع إلى طبيعة العمل المتدني الذي لا يناسب هذا العامل أو ما قورنت مع الشهادة التي يعملها.(Aya Mahmoud shaker,2018,21)

11- البطالة الطبيعية:-وان هذا النوع من البطالة يمثل كلا" من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة ويكون الطلب على هذا العمل مساويا". اي ان عدد الباحثين عن العمل مساوي لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة. أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية تحتاج الوقت التام لا يجاد العمل

المناسب وعليه فان مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عند مستوى التشغيل الكامل ([https ;ll uomustansiriyah .edu.id](https://uomustansiriyah.edu.id)).

ثانياً:"-2-1- النظريات المفسرة لظاهرة البطالة:-

تشير الدراسات الاقتصادية ان الكثير من دول العالم المتقدم تعاني من مشكلة البطالة . لكن تقاوم هذه المشكلة في الدول النامية كانت بارزة بسبب ضعف مقدمتها على خلق فرص عمل كافية تتوافق مع معدلات النمو السكاني المرتفعة ويعد معدل البطالة الذي لا يتجاوز بنسبة 4% من قوة العمل في المجتمع وتعتبر نسبة ضعيفة . وإنَّ البطالة ليست مقتصرة على الدول النامية فقط بل تمتد أيضا إلى الدول المتطورة.

إنَّ البطالة عند الكلاسيك تتميز عن المدارس الاخرى في دراسة مشكلة البطالة ، إذ أنَّ التوازن التوظيف الكامل هو الوضع المألوف والطبيعي .كما ان التوازن الذي يحدث من دون مستوى التوظيف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية هو توازن مستقر . اي افترض هو توازن يحدث بين الادخار والاستثمار .

يفترض الكلاسيك وجود بطالة اجبارية لأنَّهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الاسعار والاجور التي تتحرك للأعلى والاسفل لضمان استمرار حالة توازن سوق العمل

أما الماركسية هي ان تتكون من ثلاثة اجزاء رئيسة تمثل الفلسفة الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي وليس من الممكن عرض قضية من القضايا الاقتصادية والاجتماعية (Zahid Qasim ,2015,42-36)

لذا شكل الفكر الماركسي الرؤية النقدية لتصدعات الرأسمالية الصناعية التي غزت بانتشار البؤس الاجتماعي من خلال الفقر والبطالة والاستغلال البشع لأفراد المجتمع بشكل أقرب إلى العصور الاقطاعية التي قامت على انقاضها الرأسمالية الصناعية.

أما التقليديون كانت رؤى الاقتصاديين اتجاه البطالة تشغل عصرهم بحسب طبيعة المصالح والقوى الاجتماعية. إنَّ التقليديين اعاد تأكيد ثقتهم في قانون (say) للأسواق ومن ثم انكر تعرض النظام الاقتصادي إلى ازمات ولذلك نفى احتمالات وجود بطالة على نطاق واسع كما كان يعتقدون أنَّه في هذا النظام يدفعه نحو تحقيق التوظيف الكامل باستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث طبيعية أو حروب واضطرابات نقدية شديدة.

وكان الكنزيون بقيادة الاقتصادي الانكليزي كنز تفسير لظاهرة البطالة فقد أهتم اهتماماً كبيراً" اي ان اهتمامه جاء في كتابته الشهير عام 1936 (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) وقد وصف النظرية بإنَّها الكساد والبطالة كانت مشكلة محورية رئيسة وهي كيف التخلص من مشكلة البطالة وتحقيق التوظيف الكامل (mohammed Hussein, 10-9,)

-2- آثار البطالة:-

1- الآثار الاقتصادية للبطالة تؤدي إلى فقدان الامن الاقتصادي حيث يفد العامل دخله الاساس وربما الوحيد مما يعرض اسرته للفقر والحرمان لفترات طويلة من الزمن. كما تؤدي البطالة إلى خفض مستويات الاجور وزيادة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة بسبب مدفوعات العاطلين عن العمل. (Fatima Turki, 2015, 46) وتعني البطالة ترك الامكانيات من دون استغلال وتغيير ذلك بمثابة اهدار للموارد التي تؤثر على حجم الدخل وعلى توزيعه ولا

يقتصر الامر على التأثير المباشر للبطالة ولكن على استهلاك الصادرات والواردات. (Aila mohammed, 2018,558) وان قلة فرص العمل وانخفاض الاجور ومستويات المعيشة وما يقابله ارتفاع مستويات المعيشة والحاجة إلى ايدي عاملة سوف يؤثر على المستوى الكلي الذي يعد أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل وهو نمو الانتاج ومن ثم تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاع في معدلات البطالة. كما ان انتشار البطالة يؤدي إلى انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع لا نها تهدر الطاقات الانتاجية وينخفض مستوى الانتاج المحلي والدخل ومن ثم زيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجي لتأمين الاحتياجات الاساسية لأفراد المجتمع. وفي المقابل ان التخلص من البطالة يرفع الطاقة الانتاجية ويزيد الانتاج ومن ثم تستطيع الحكومات ان تحافظ على نوع الاستقرار في الاسعار وتزداد القدرة التنافسية في الاسواق الخارجية وتتجح في دفع عملية التنمية الاقتصادية. (Ali mohammed ,8)

2- الآثار النفسية والاجتماعية:- إنَّ البطالة تؤثر بشكل كبير في التوافق النفسي لدى العاطلين عن العمل اذ تشع لديهم مظاهر عدم التوافق مما يجعلهم أكثر عرضه للضغوط النفسية من غيرهم بسبب معاناتهم من الضائقة المالية فضلا عن شيوع الاضطرابات النفسية والشخصية وتظهر حالات الاكتئاب النفسي بنسب كبيرة بسبب التعطل عن العمل مما يؤدي بالشخص إلى الانعزال والانسحاب وإلى تدني اوصاف الذات. كما تؤدي بالشخص إلى حالة العجز والضرر والملل والتذمر وعدم الرضا التام. (Abdul Mohsen ,249-250) كما أنَّها تزيد من الاعباء النفسية للفرد العاطل لعدم توفر مورد مالي فقد يرافقه تدهور ملحوظ في النظام المعرفي والعاطفي ويؤثر على مبادئه ويضعف ثقته وتدفعه إلى اطلاق هجمات سلوكية على شكل عنف

أضافة إلى الوسواس القهري والعدوانية والتوتر النفسي وتزداد نسب الجرائم وضعف الانتماء للوطن وخلق الكثير من المشاكل الاخرى (Mason Barhouma,2022,4)

3- الآثار الامنية والسياسية:- يمكن النظر احيانا" ان بعض الافراد العاطلين عن العمل قد يكون قد نفذ صبرهم ولم يعد لهم ثقة بالوعود المعطاة لهم وهي يؤدي إلى الشعور بالتمرد والملل يجب تحقيق العدالة الاجتماعية والانصاف لان سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق الا المزيد من العنف والاضطراب وتقادم الازمة لابد هناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع ومحاولة تفهم الاخرين لأن تطبيق العدالة الاجتماعية تفرض على الجميع تكريس الحق اعطاء الرأي وتحقيق المتطلبات بالوسائل السلمية المشروعة (Ali Muhammad,8-9)

كما ان من واجب الحكومة توفير العيش المناسب لا بنائها، إذ كلما وفرت الحكومة الخدمات وفرض عمل جيدة للأفراد كلما ازداد تمسك الشعب بالحكومة .اما اذا حصل عكس ذلك اي عند عدم توفر الخدمات المناسبة وعدم فتح فرص عمل للعاطلين وابتعاد الحكومات عن مد يد العون والمساعدة يولد في نفوسهم الضجر والكراهية تجاه الحكومة والذي يؤدي إلى ضعف علاقته افراد الشعب بالحكومات. (Atender virgin,378-379)

اضافة إلى الآثار الاخرى الناجمة عن البطالة وهي :- (May Ali Abbas,2010)(Hammo,2013,144)

-فقدان الامن الاقتصادي للفرد والمجتمع حيث يفقد العامل دخلة الاساس وربما الوحيد مما يعرض اسرته للفقر والحرمان .
-كما تؤدي إلى اهدار قيمة العمل البشري .

- اضافة إلى أن البطالة تؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة
- والبطالة تذهب بالمجتمعات إلى حدوث معاناة اجتماعية وعائلية لان الفقر والحرمان يدفع الافراد إلى تعاطي المخدرات والخمر وممارسة العدوان والجرائم .
- إن البطالة تعني عدم التشغيل الكامل مما يؤثر في عدم وضع الاقتصاد في التوازن وكذلك تؤدي إلى ضعف القوة الشرائية في السوق المحلية.
- البطالة تؤثر في حجم الدخل وتوزيعه وتمثل في تأثيرها في حجم الدخل وهذا يؤدي التغير في حجم الناتج المحلي أما تأثيرها في توزيع الدخل يعني تغير في مستوى التشغيل ومن ثم إلى تغير مستوى الاجور .

2-3 أسباب البطالة :- (Bashar Jabbar,65)(Hanan Abdul,4) may (Hammo,2013,144)

- 1-تطور نظام التعليم وعدم تماشي مع متطلبات سوق العمل.
- 2-عدم الاستقرار السياسي وغياب الامن يؤديان إلى انخفاض فرص الاستثمار وهذا ينعكس على توفير فرص عمل مناسبة لأفراد المجتمع.
- 3-زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة مما يؤدي إلى زيادة في المعروض من قوة العمل .
- 4-تخلي الدولة عن اعتماد سياستها في توظيف الخريجين بعد ان كانت توظيف الكثير منهم بأسلوب التعيين المركزي وبحسب حاجة المؤسسات في توفير هذه الفرص أمام من يريدون منهم التعيين .

5-وجود ضعف في خطة القبول المركزي مما يؤدي إلى عدم مؤامة بين مخرجات التعليم وحاجه سوق العمل أو خطة التنمية المعتمدة من قبل الدولة.

6-وعدم الاستقرار الامني والسياسي .وتوقف اغلب شركات القطاع العام وانخفاض كبير في القدرات الانتاجية .وتركز الدولة في برامجها على التحول إلى اقتصاد السوق.

7-عزوف الشباب عن التعليم المهني والتقني ورغبتهم في التعليم التقليدي للتخصص في الجوانب الانسانية .وانتشار الامية بين افراد المجتمع

8-عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب الخريجين أو خلق فرص عمل ملائمة تناسب تخططا تهم العلمية.

9-كما ان التقلبات الموسمية تؤدي إلى تقلبات تحدث منها وتترك اتجاه للركود في فصول معينة وتجاه الرواج في فصول أخرى وهذا يترك أثر على البطالة .أما الدورات الاقتصادية تؤدي إلى اضطراب التوازن في الاقتصاد ينجم عنه تغير حركي في الرواج ويزداد الطلب على القوى العاملة . أما في حالة الكساد تكون نتائجها التخلي عن عدد كبير من القوى العاملة.

10-الانفتاح على البضائع المستوردة وسياسة الاغراق التام للسلع في الاسواق العراقية أدت إلى توقف أغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات الشعب.

والسبب الرئيس للبطالة هو قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة ويؤدي إلى مجموعة من العوامل:- (Sakina Juhayna,2015,35-36)

-السياسة النقدية

-انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .

-تقليل دور القطاع الخاص.

-ارتفاع معدلات النمو السكاني.

-انخفاض مرونة التوظيف مقارنة بنمو الناتج المحلي الاجمالي .

-كثافة رأس المال في الصناعات .

-ضعف موازنة مخرجات نظام التعليم مع حاجات سوق العمل.

-تدفق العمالة الوافدة .

-تراجع معدلات الهجرة إلى الدول المجاورة.

-إضافة إلى الركود الاقتصادي.

كما ان التحولات التكنولوجية سبب لحدوث البطالة تسهم في خروج بعض العمالة من اعمالهم نتيجة لهذا التقدم التكنولوجي يؤدي إلى زيادة اعداد المتعطلين عن العمل علما بان هذه التحولات لا يمكن ان نقول هي سبب رئيس .لان العالم في تقدم باستمرار وتشغيل العمالة في قطاع لأخر ولا يمكن وصف دور التقدم التكنولوجي في خروج العمال من وظائفهم .وان مرور البلاد بأزمات وتغيرات سياسية واقتصادية سبب لحدوث البطالة .وتعتبر زيادة عدد السكان مقابل فرص عمل محدودة وزيادة الخريجين من الجامعات والمدارس من دون تخطيط لاستيعابهم في وظائف تتسجم مع مؤهلاتهم (Ala Rasul,2021). لذا نجد ان الرغبة في العمل هي رغبة نفسية داخلية لذلك قد يتوافر عمل معين لمجموعة الشباب لكن لا يتناسب مع مؤهلاتهم مما يؤدي إلى

انتشار البطالة نظرا" لرفضهم هذه العمل على التطلع ان يتاح لديهم فرص عمل أخرى في المستقبل تناسبهم (Aya Mahmoud,2015,99)

2-4- معالجة البطالة :- (Ahmed Al-Rawi,2010,26) (Bashar) (Ali Abbas 2010,27),(Jabbar,27)

1- من الضروري إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية من خلال برنامج يعتمد على سياسات مالية أكثر مرونة تساعد في تنشيط القطاعات الاقتصادية وتحقيق التوازن في تحقيق الموارد ولاسيما في ضل تداعيات الازمة المالية وتأثيرها على العوائد النفطية.

2- إقامة المشروعات الصغيرة والحرفية والصناعات المعتمدة على مدخلات محلية لاسيما في الجوانب الزراعية والاشغال اليدوية.

3- العمل على تحديث المناهج التعليمية وجعلها مواكبة للتطورات العلمية المستجدة بما يضمن تأهيل الخريجين من الناحية العلمية والعملية.

4- تحفيز وتطوير القطاع الخاص والاهتمام بالتشريعات التي تلزم بالضمانات الاجتماعية والمادية.

5- ادماج الكفاءات الجامعية في كل المشاريع التنموية.

6- العمل على تشجيع والنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة الامر الذي يترتب عليه خلق فرص عمل للخريجين والمؤهلين للعمل .

7- ايجاد حلول مواكبة للبطالة الناتجة عن عمليات الخصخصة من خلال تحويل هؤلاء العاملين إلى مشاريع وقطاعات أخرى وفرض بقاء العاملين في أماكن عملهم.

كما ان للبطالة شروط يمكن تحقيقها من خلالها يجب ان يكون المواطن في سن العمل وان يكون لديه الرغبة في العمل ويبحث عنه وتكون ايضا " لديه رغبة في قبول الوظيفة مدفوعة الاجر (3,Muhammad Hussein)

ويجب ان يقوم بعض العاملين بالعمل وعدم عملهم في نفس الوقت في مكان آخر يتزامن على ذلك يحصل اضطراب دورة الانتاج وعدم الحماس بالعمل .وان زيادة ظهور المعدلات العالية لهذه النوعية من البطالة يؤدي إلى عدم تكافؤ وظيفي يجب الاشراف والرقابة على هذا العمل . لذلك وصف العمل مصدر نماء وانتاج وعطاء وهو على عكس البطالة لان التعطل هو وجه آخر من العملية الانتاجية قياسا" على ان وجهها الاول هو العمل لان البطالة تمثل بصفة اساسية انعدام العمل المتاح (23,Tariq Abdel ,Ihab IssAl-masr,2017i).

2-5- ابعاد البطالة:-

-البعد السياسي:- ان تأثير البطالة على المجتمع من الناحية السياسية يبدأ بظهور التيارات البسيطة المختلفة بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشمل المجتمع ككل حيث يهدد الامن السياسي للدولة .وان ظاهرة البطالة بالمجتمع تقعد الفرد من مواطنيه لأنه فرد عاطل بلا عمل .

-البعد الاجتماعي :- يبدو ان التغيرات التي طرأت على المجتمع في اواخر القرن الحالي كانت من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور مشكلة البطالة وان من أهم هذه التغيرات هي هجرة أهل الريف إلى المدن بحثا" عن حياة اجتماعية أفضل مما يؤدي إلى ظهور مجتمعات عمرانية عشوائية بضواحي تلك المدن . وفي هذا المجتمعات وعدم وجود حياة اجتماعية أفضل وعدم تداخل الاسر فيما بينها مما أدى التخلي عن العادات والتقاليد التي كانت تحكم المجتمعات وبدأت تظهر مشكلة البطالة نتيجة ذلك

انتشرت بعض الجرائم مثل جرائم التعدي على الآخرين والسرقة بهدف الحصول على الاموال وغيرها.

-البعد الاقتصادي:- ان على كل فرد يجب ان يشارك في العمل واذا لم يجد جزء من افراد المجتمع عمل فمعنى ذلك اهدار وخسارة لا مكانيات وطاقات ومهارات كانت من الممكن ان تساهم في الانتاج . اي ان وجود فئة من المتعطلين اضافة إلى الابعاد الاجتماعية والسياسية والامنية فان هذا بعدا" اقتصاديا" يمثل في خسارة القوى العاملة القادرة على المشاركة في الانتاج وحرمان المجتمع من الاشباع الذي كان يسمح في استهلاك السلع التي كان ينتجها المتعطلين .حيث ان تركز الاستثمارات العامة في مناطق محدودة تساعد على اجتذاب اعداد متزايدة من المهاجرين اليها مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملموس.

-البعد الامني:- يعد من أعقد وأكثر الابعاد خطرا" لمشكلة البطالة لأنه يهدد المجتمع وامن الدولة والنظام الحاكم ويزداد الخطر زيادة مضطرة مع زيادة مشكلة البطالة حيث تزداد ارتكاب الجرائم واذا كثرت شوف تؤدي إلى كثرت المشاكل الاقتصادية واذا زادت البطالة وقل الدخل الفردي زادت الجرائم الاقتصادية لان لا يمكن تعويض النقص في الدخل فان هذا يؤدي إلى التطرق إلى هذا الجرائم للحصول على الاموال بطرق غير مشروعة وهذ يؤدي إلى زعزعة الامن الداخلي للبلاد وانجراف اعداد كبيرة من المتعطلين عن العمل في النظرات الغير مشروعة للحصول على الاموال (Tariq) (Abdel Raouf,Ihab Issa Al-masr,2017,15-18)

المبحث الثاني :- النمو الاقتصاديمقدمات نظريات

اولاً:- مفهوم النمو الاقتصادي وأهمية وأنواعه:-

1-1- مفهوم النمو الاقتصادي:- تعود بدايات موضوع النمو الاقتصادي إلى نشأة الافكار الاقتصادية حيث سرع الاقتصاديون التقليديون في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر في تحديد القوى إلى تمهيد التقدم الشعوب وقد تعزز الاهتمام بقضية التنمية من خلال ظهور جملة من العوامل وكانت نهاية الحرب العالمية الثانية مؤكداً لها وأهميتها في الرخاء المتحقق في البلدان الصناعية والتقدم الذي احرزته البلدان الاشتراكية واستغلال الكثير من البلدان التي كانت مستعمرة وشيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي. (Ali Hatem,2017,28) كما يعرف على انه عبارة عن الزيادة في انتاج بلد ما اوفي الدخل القومي (Fatima Turki,2008,34) ويعد مفهوم النمو الاقتصادي مفهومًا "كمياً" يوضح الفروق الجزئية في معنيها معبر عن مدى الزيادة في الانتاج في المدى الطويل في البلد ويأخذ بعين الاعتبار معدل نمو الدخل الفردي ومقدار التغير الكمي في نصيب الفرد من الناتج وشرط الاستمرار وليس الزيادة المؤقتة كالا عانات الحكومية للدول الفقيرة من دون الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المقدمة أو بشكل توزيع الدخل الحقيقي بين الافراد (Yasser Ali,2012,38) كما يعد النمو الاقتصادي هو أقوى اداة للحد من الفقر وان النمو المستدام هو بالغ الاهمية للتقدم الاسرع للبلاد .وتحسين نوعية الحياة للبلدان النامية ويقاس الناتج المحلي الاجمالي مقسوماً على عدد السكان في البلاد ويقاس بالزيادة المطرودة في نصيب الفرد من الناتج الكلي (Maha karim,2012,294) والنمو الاقتصادي يعني اتساع القدرة الاقتصادية على الانتاج مع الزمن يحصل اتساع

وزيادة مصادر الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية أو راس المال أو عند المستوى التقني (Dominik LaLafa Tour-Bogin july,2014,3)

ويبدو ان النمو الاقتصادي عد من أهم المؤشرات الاقتصادية وأكثرها دلالة على الاداء الاقتصادي الكلي والنمو الحقيقي فهو يعبر عن مدى تحسين رفاهية مجتمع على اقامة اقتصاد ناجح يعبر عن مدى نجاح الحكومات أو اخضاعها ضد المرأة العاكسة للنشاط الاقتصادي ولأهمية النمو الاقتصادي وأثره في قوة الدولة. Baida (Razzaq,2022,15)

أما سيمون كوز نتيس فقد ركز (s.k z nets):-في تعريفه للنمو الاقتصادي على راس المال البشري اذ يرى ان عملية النمو تتم من خلال تحقيق الزيادة المستدامة في متوسط انتاج الفرد العامل وهنا بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل القوى العاملة وكفاتها وبذلك تطوير مهارات العاملين وتحسين النظم الادارية فضلا عن استخدام وتطبيق نتائج البحث العلمي وتطوير الاسلوب التكنولوجي وتقني المعتمد في الانتاج (Sadiq Ziorjalaj,2011,8) والنمو هو معدل نمو نصيب الفرد من الانتاج وهذا يؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل المواطنين في تلك الدولة .ويتبين هناك عاملين تؤثر في النمو الاقتصادي:-

العامل الاول:-هي عوامل داخلية تؤثر في النمو الاقتصادي وتتوقف على مدى استخدام عوامل الانتاج اذ ليس من الضروري مضاعفة عدد الآلات والابنية والعمال اذ يفترض ان يكون العمال اضافة لزيادة الانتاج على مستوى من المهارة والاستعداد ويأتي من خلال التعلم الذي حصل عليه في المدارس والمعاهد والجامعات أو من خلال التدريب أثناء العمل.

اما العامل الثاني:- هي عوامل خارجية تتمثل في قوانين الدولة المنظمة للشؤون الاقتصادية خاصة الضرائب وقوانين تشجيع الاستثمار والاستقرار الامني والسياسي الذي يحصل عملية النمو الاقتصادي ويدعمه (Jamal Aziz Farhan,2013,47-48) كما ان السياسة النقدية تهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي من خلال التأثير في حجم القوة الشرائية للجميع نحو تحقيق التوسع والانكماش من خلال التأثير في عرض النقود والهدف من زيادة القوة الشرائية وتشجيع الطلب والاستثمار وزيادة الانتاج وتخفيف حدة البطالة والعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الانتاج وإلى انخفاض الطلب والاستثمار ومن ثم تفاقم مشكلة البطالة (Razak Thiyab Shoaib,2012,127).

والنمو بذلك يعني زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقي في الدولة خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية للطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة فكلما ارتفعت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس اذا انخفضت معدلات الزيادة في الدخل القومي ومن الطبيعي انه لا يمكن المحافظة على معدلات زيادة في الدخل القومي بعد بلوغ استغلال الطاقة الانتاجية لذا ان استغلال الموارد الاقتصادية في الدول النامية يمكنها من تحقيق معدلات مرتفعة وسريعة في الدخل القومي (Sami Obaid Mohammed,2015,69)

2-1- أهمية النمو الاقتصادي:-

تظهر أهمية النمو الاقتصادي أنها لا ترجع فقط إلى حب الناس للتمتع في الحياة بل هو مطلب لتحقيق المحافظة على ما يحقق الحياة الكريمة لعامة الناس داخل الوطن وعدم تحقيق نمو اقتصادي مع وجود تزايد السكاني يعني ان المجتمع قد اصبح أقل

غنى أو أكثر فقرا .اي ان تحسن الوضع الاقتصادي للدول مرتبط بالدخل .وتذكر أهمية النمو الاقتصادي أهمها:-

- 1-يساهم النمو الاقتصادي في زيادة نصيب الافراد من الناتج المحلي .
- 2-كما يساعد النمو الاقتصادي إلى تحسين المستوى المعيشي لا فراد وتوفير حياة كريمة وملتية بالرفاهية للمواطنين .
- 3-وللنمو أهمية في تقليل العجز في ميزانية الدولة وتحسين نوعية السلع والخدمات اذ تستطيع الدولة فرض الضرائب على الايرادات وتوفير راس المال لتحسين الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين تمثل هذه الخدمات في تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية.(Shorouk Abdullatif,2023).
- 4-يساعد النمو الاقتصادي في تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات اذا تكدست الاموال في فئات معينة ومحدودة من المجتمع يؤدي إلى نشوء طبقة من السكان تعاني الفقر وانخفاض مستوى المعيشة مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والامني اي ان النمو ليس مجرد رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل فحسب بل هي احداث تغير في مستوى المعيشة بالنسبة لسكان تلك الدول.
- 5-يعمل النمو الاقتصادي على تحسين النمط المعيشي للسكان في المجتمع (Fatima Turki Nima,2015,26).
- 6-ان النمو كألوية وحيدة قوية لتوليد زيادات طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل وكذا الاختلافات في مستويات المعيشة الناتجة عن الاختلافات في معدلات النمو في جميع مناطق وبلدان العالم.(Amin Hawass,2016,32)

7- كما انه يساعد على زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات والقضاء على الفقر والتخفيف من حدة البطالة وزيادة الدخل القومي الذي يسمح بزيادة موارد الدولة وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الامن والصحة والتعليم وبناء المنشآت والتوزيع الامثل للدخل القومي. (Jalal Khashib ,economic growth ,www.alukeh)

1-3- أنواع النمو الاقتصادي:-

1- النمو الطبيعي :-عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعة في مسارات تاريخية تتعاقب كلما تعاقبت عمليات التاريخ الطبيعي وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقناع إلى المجتمع الرأسمالي.

2- النمو العابر:- هو ذلك النمو الذي يعتمد على الصفة الديمومة فهو يأتي نتيجة ظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل تاريخية .

3- النمو المخطط:- هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع. (Fatma Turki ,2015,7-8)

4- النمو التلقائي :-وهو النوع الذي يحدث بشكل عفوي في اقتصاد البلد من دون تخطيط مسبق ويحدث عادة بشكل بطيء ويتطلب هذا النوع من النمو درجة عالية من المرونة في الاطار الاجتماعي الذي يحدث فيه بحيث يمكن له الانتقال من قطاع إلى آخر عن طريق أثر المضاعف وأثر المعجل.

5- النمو المتوازن:-يعرف النمو المتوازن على انه النمو الذي يحدث في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة بحيث لا يتم نمو قطاعات بمعدلات تفوق معدلات

نمو قطاعات أخرى مما يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي والنمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك و سلع الاستثمار .

6-النمو غير المتوازن:-وهو النمو الذي يحدث في قطاع معين من خلال تخفيض الاستثمارات لذلك القطاع بدلا" من توزيعها بالتزامن على جميع القطاعات الاقتصاد الوطني.(Baida Razzaq ,2022,21)

7-النمو المكثف:-يمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي من النوع الموسع إلى النمو المكثف ويمثل نقطة انقلاب اي تحول المجتمع تماما".(Arif Kitan,Al-shammari,377)

ثانيا:-1-1-مقاييس النمو الاقتصادي:-

يتم قياس النمو الاقتصادي بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي والتي تعد من أهم أسس وطرق قياس النمو :-

1-الناتج الوطني :-هو مقياس لحصيلة النشاط الانتاجي وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو .كما يمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج السابقة ومعرفة معدل النمو .ما يختلف عليه هو ان لكل دولة عملتها الوطنية ومن ثم لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس .لذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة وغالبا" ما تستخدم عملة دولة واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها (Mustafa Mudder ,www .startimes .com).

2-متوسط الدخل الفردي :-يوصف هذا المعيار الاكثر استخداما " وصدقا" لقياس النمو الاقتصادي في معظم الدول. لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة احصائيات السكان والافراد .يلاحظ ان هناك طريقتان لقياس النمو الفردي:-

الطريقة الاولى:-طريقة معدل النمو البسيط والتي تقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى .الطريقة الثانية:-وهي طريقة معدل النمو المركزي الذي يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا".(Banadi fatiha,2014,6)

ويبدو ان النمو الاقتصادي يمكن قياس المعجل بمعدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي أو يقاس من خلال المتغيرات في الناتج الوطني الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن /معدل النمو الاقتصادي اي:-

$$\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة } T - \text{الدخل الحقيقي للفترة } (T-1)$$

$$\text{الدخل الحقيقي للفترة } (T-1)$$

ويمكن التعبير عن معدل النمو =الدخل الفردي الحقيقي=الدخل الوطني

عدد السكان

ومن ثم ان معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي يساوي معدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان.

اي ان معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يساوي معدل النمو الاقتصادي الاسمي مطروح منه معدل التضخم . ولن يكون هناك نمو الا اذا كانت القيمة الموجبة ولن يكون هناك نمو دخل فردي حقيقي اذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل

الكلّي. لذا يجري حساب الدخل الفردي عبر قيمة الدخل الكلّي على عدد السكان. أما إذا كان عدد السكان والدخل بنفس النسبة فإن الدخل الفردي يبقى ثابتاً" وإذا زاد عدد السكان بنسبة أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي ينخفض بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي يرتفع وتنعكس النتيجة في جميع حالات المستوى المعيشي .

1-2- خصائص وسمات النمو الاقتصادي:-

ان أهم خصائص النمو :-

1-إنّها عملية تتصف بالاستمرارية على مدى زمن طويل نسبياً".

2-تتصف بالديناميكية أو الحركية في وضعها لان فيها خاصيتين من خواص الحركة وهو التغير والبعد الزمني.

3-ان مفهوم نمطي ينطوي على احكام يجب تحقيقها في كافة المجالات وغير الاقتصادية.

4-يمكن ان يجذب النمو من دون ان يصاحبه تغيرات في عملية توزيع الدخل والثورة. (Idris Ramadan ,2023,2)

5-النمو الاقتصادي ذات طبقة تراكمية.

6-ان النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة .

7-ان النمو يتم بطريقة عشوائية.

8-ان النمو يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة على المستوى الطويل. (Arif

keitan,2034,377

اما السمات الاساسية للنمو الاقتصادي هي:-

1-زيادة حجم الانتاج الذي يرافقه زيادة الدخل الفردي في المجتمع خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترات سابقة.

2-حصول تغيرات على مستوى التضخم مما يعمل على ديناميكية وانتقال عناصر الانتاج بصورة اسهل.

3-التقدم الاقتصادي الذي يؤدي إلى تقدم الموارد الاقتصادية المتاحة نسبة إلى التفوق في النمو السكاني والتقدم الاقتصادي وحصول مجموعة أفضل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.(Yasser Ali,2012 ,41)

1-3-مصادر النمو الاقتصادي:-

ان عناصر النمو الاقتصادي لا تحدد بالعوامل الاقتصادية فحسب بل هناك عوامل جغرافية وديموغرافية وثقافية وسياسية منها هو مادي ملموس مثل الموارد المختلفة النباتية والزراعية والمعدنية ومنها ما يتعلق بالعلاقات والكفاءات والنشاطات البشرية الهادفة إلى زيادة انتاجية تلك المصادر ويمكن تقسيم النمو إلى المصادر الآتية:-

1-الموارد الطبيعية: - متمثلة من مصادر الارض وباطنها واستخدامها من المعادن ومصادر الطاقة ومصادر المياه من الانهار والبحار والمحيطات وغيرها من الاراضي الزراعية والاحراش والمراعي والثروة الحيوانية والموارد النفطية والمعدنية وموارد نادرة كاليورانيوم والفوسفات والكبريت والغاز الطبيعي وغيرها ان امتلاك هكذا موارد يساهم بدرجة كبيرة في النمو الاقتصادي في حالة توفر موارد بشرية متخصصة في هذا الجانب .

2-الموارد البشرية :-حيث ان توافر العنصر البشري من مدخلات العمل من كميات العمالة المهارة والقوى العاملة يؤدي إلى ضمان تحقيق التشغيل الكامل للعنصر البشري وتحقيق استغلال أفضل للعنصر البشري وتوفير وتحديد العنصر البشري الملائم والمطلوب للتعبير عن مشروعات النمو في حين توفر المهارات والمعرفة والانضباط في العمل إلى جانب التعليم وتطوير المستويات التعليم ومحو الامية وتطوير المنظومة الصحية لها دور كبير في زيادة الانتاجية اضافة إلى تطوير التقنيات من حواسيب والآت ومعدات وصناعات ثقيلة .

3-تكوين راس المال:- ان تكوين راس المال يعني مجموع سلع وخدمات يمكن توفيرها في اقتصاد معين. و يجري تقديره على اساس تقدير معدل النمو لسكان وتحديد النمو في الدخل القومي المستهدف وكذلك تقدير نسبة راس المال إلى الانتاج اي النسبة بين الاستثمار والانتاج الاضافي الذي يتم الحصول عليه من خلال الآلات والمعدات والاثاث والاجهزة ووسائل النقل الموجودة في الاقتصاد.

4-التقدم التكنولوجي:-تعد التقنية من أهم عناصر النمو الاقتصادي وهي تنظيم جديد في العملية الانتاجية. لذلك تعطي آثارها من خلال تنمية القدرات البشرية فقد احدثت تغييرات جذرية في استخدام عناصر الانتاج في العملية الانتاجية بمجرد اصبح دور الانسان في العملية الانتاجية خلق وسيطرة والتوجه والقيادة ووضع البرامج والانظمة المتكاملة للعمليات ومن ثم انتقل من العمل الفعلي إلى العمل الذهني Raja (Abdullah,2006,72) لذا يعتبر التغير التقني مكونا "حيويا" في النمو الاقتصادي بجميع المستويات الحياة المعيشة وقد ادى تطور التقنية المتقدمة في مجال الالكترونيات وقارب المعلومات والحاجة إليه بدرجة كبيرة إلى احداث تغييرات في عمليات الانتاج وادخال المنصات والخدمات الجديدة وتحسين جودة المنصات وكميات الانتاج.(Mohammed Ismail,2022,1-2-3)

ثالثاً:- النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:-

ظهرت النظريات في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وتستهدف عوامل النمو داخل المنشآت التجارية حيث تسير إلى ان التنافس غير التام يؤثر في التقلبات المتوقعة للعوائد. كما يعد التقدم العلمي والمهني أحد أهم العوامل وتساهم الابتكارات التكنولوجية في الاستثمار في تحسين المستوى التكنولوجي وزيادة راس المال المادي والبشري وان عجز هذه العوامل عن تحقيق النمو يعد وأحد من أهم السلبيات.

1-النمو عند الكلاسيك:-تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك اراء كل آدم سميث و دافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو بالإضافة إلى اراء التجارين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية ثم اراء جون ستيوارت مل حول الاسوق وروبرت ما لتو س حول السكان ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي :-

-سياسة الحرية الاقتصادية وهي الحرية الفردية وحرية المنافسة الكاملة والبعد عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.-التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم .-الربح هو الحافز على الاستثمار اي كلما زاد الربح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.(Abla Abdul,34)

لذا ان آدم سميث أول من أسهم من الاقتصاديين التقليديين في ايضاح اسس النمو الاقتصادي للرسمالية الحرة وتميزت نظريته بطابع التفاضل ازاء التقدم المطرد .حيث بنى آدم سميث اراءه على مبدأ تقسيم العمل وربط درجه حجم السوق ومدى اتساعه وجعل الادخار شرطاً للنمو الاقتصادي واكد على أهمية تجميع رأس المال الذي يعد عنصراً أساسياً للنمو الاقتصادي .و توماس روبرت ما لتو س فقد اكد بأن الرفاهية الانسان والسعادة تتوقف على زيادة الموارد ونسبة تعادل زيادة السكان واكد على مبدأ ان الغذاء لازم للحياة وضروري لاستمرار حياة الانسان وان الغزيرة تحكم كل

من الجنسيين. اما ويتمان رو سو اكد ان الاقتصاد القومي يسير في طريق شاق يقطع المرحلة التي تتلو الاخرى متخطب الصعاب والعقبات حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي.

2- النظرية أنيو كلاسيكية: ظهرت في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات ابرز الاقتصاديين الفريد مارشال وكلاارك الذين أكد كل منهم على قائمة امكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي من دون حدوث الركود . وان أهم الافكار النمو كلاسيكية تتمثل في ان النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير ايجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى نمو القطاعات الاخرى . كما ان النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الانتاج في المجتمع وعنصر العمل يرتبط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة. (Mahmoud Jassim,96-95-66)

3- النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية: فقد اكد صاحب هذه النظرية كارل ماركس في تفسيره للنمو الاقتصادي على نظرية فائض القيمة تبدأ من تقسيم الناتج القومي الاجمالي إلى ثلاثة عناصر اساسية وهي رأس المال الثابت ورأس المال المتغير وفائض القيمة الذي يقصد به الربح والريع والفوائد . ويرجع تفسيره إلى التفسير المادي للتاريخ . وهو العامل الاقتصادي المهم في بناء المنظومة الاقتصادية الحاسمة في صنع وتطوير التاريخ. (Mahmoud Jassim,2011,13)

ويرى ماركس ان المقياس السليم لسلوك الافراد وهو طريقة الانتاج السائدة ويتضمن تنظيم معين للإنتاج متمثل بتنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المتكامل من حيث المهارات العمالية . وعن طريق العمال من حيث الحرية والبيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة كما يتضمن الوسائل العلمية الفنية

المطبقة في الانتاج وحالة العلم بصورة عامة . لكن ماركس في نظريه لم يركز على دور الطلب في تحديد القيمة المضافة اي اهمله وركز على العمل فقط كمحدد للقيمة فقط. (Ali Hatem Al-Quraishi,2017,33)

كما ان جوزيف شومبتر يرى في ان مفهوم النمو يتجه إلى التغير البطيء في الانتاج (سلع وخدمات) على المدى الطويل والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار وبحسب رأيه تتم بطريقة تدريجية وبطيئة على المدى الطويل نتيجة لنمو السكان ونمو الادخار غير انه لم يتطرق إلى القيود التي يتم تضمينها ونتيجة ذلك ذهب شو مبر إلى تعيين مقاييس لمعدل النمو الاقتصادي وهو معدل الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي الصافي ومعدل الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياسا" افضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة (Sadiq Zweir,2017,13)

4-نظرية النمو الاقتصادي الحديثة :- ادى الاداء الضعيف للنظريات السابقة في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الاجل إلى فشلها في اعطاء تفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ للاقتصادات حول العالم وقد ظهرت نظرية النمو الحديثة في اواخر الثمانيات وبداية التسعينات من القرن الماضي (Abdul Halim,2021,22-23)

فقد ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية منها نموذج بول رو مر وروبرت لو كاس سنة 1986 التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال

الاكتشافات والاختراعات والابتكارات وفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الانتاجية. (Tawfiq Abbas,34)

والواقع انه يمكن التوصل إلى النظريات النمو الداخلي، إذ ترى ان المواطنين غير المعترضين على نمط التوزيع السائد يطالبون بفرض ضرائب أعلى من رأس المال ومن نظريات ضغط الارباح التي تفترض انه بعد فترة طويلة من النمو تضغط من المنظمات العالمية لزيادة الاجور وتحسين ظروف العمل واستندت الدراسات إلى افتراضات منهجية وهي :-

-ان النماذج الجديدة تفترض ان النمو المكوم بالاستثمار الواقع ان قائل هذه المقولة قد حدد ان الاستثمار دالة في الميل الحدي للادخار ومستوى الادخار الكلي ولا يظهر الاستثمار في مقولة فرعية

-كما يمكن اللجوء إلى الاليات المتغيرات الاساسية لتوضيح الكيفية التي يؤثر بها توزيع الدخل على النمو وهكذا حكم على تطور النظرية الاقتصادية تماما". وتستند الالية الاقتصادية إلى ان الادخار وهو المحدد للنمو .

-غيرت اتجاه السببية المستندة من نموذج كوزننس الى علاقة السببية نتيجة من توزيع الى النمو. (Othman Mohammed ,2016,42-43-44)

وان أهم الاستراتيجيات المحكمة للنمو في نظريات النمو الداخلي:-

-ان استراتيجية النمو تركز على خلق المعرفة الجديدة على مستوى الجامعات والمختبرات فقط لكن يمكن من خلال الاستثمار وتحسين مستواها .

-ان نوعية مسار النمو المعتمد في اقتصاده على الانترنت فرصة للنمو في المستقبل الذي يعتمد في جزء كبير على القاعدة العلمية المتداولة للمعرفة والخبرة فيجب على المنظمات ان تسعى لبناء مثل هذه الاستراتيجية .

-تلعب كل انواع الافكار الصغيرة والكبيرة أهمية في النمو الاقتصادي من خلال توزيع الابتكارات الهائلة لأهميتها في اقتصاد المعرفة .

-ان التطور الاقتصادي ليس صفرا" اي يستطيع تحفيز النمو الاقتصادي القائم على المعرفة الاضافية لنمو اكثر (Raja Abdullah,2006,21-24)

المبحث الثالث:-العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي

اولا:- العلاقة بين البطالة والتضخم:-

إنَّ التضخم يحدث في الاقتصاد بسبب اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي .عند عجز العرض الكلي عن مساواه الطلب الكلي تبدأ حركة معدلات التضخم بالارتفاع وكلما زادت تلك الفجوة اتساعا تسارعت وتيرة الزيادة في معدلات التضخم. وان الاقتصاد العراقي يعاني من ازمة اقتصادية ذات ابعاد تتمثل في حالة ركود التي تكون سبب ونتيجة لأبعاد الازمة .ويبدو من الواضح ان تفاقم معدلات التضخم تكون مؤشرا" وضحا" لفشل السياسة النقدية وادواتها في توفير البيئة المناسبة لتلافي أو تخفيف نتائج الحروب التي خاضها العراق في الثمانينات والتسعينات . كما ان معالجة البطالة أو التخفيف من حدتها لا تؤدي إلى زيادة معدل التضخم لو احسن في رسم سياسة للاستخدام وارشدت اعداد متزايدة من المستخدمين الجدد صوب القطاعات الانتاجية. وان معالجة الازمة المركبة في الاقتصاد بين البطالة والتضخم

تتم من خلال معالجة البطالة اولا" التي ستؤثر في تحريك الركود الذي سيؤثر بدوره في خفض معدل التضخم .وتبدو ان العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة طردية اذا ارتفع معدل التضخم ادى ذلك الى ارتفاع معدل البطالة .لان الكثير من المستثمرين الصغار أو محدودى الدخل من الافراد المستهلكين يحجمون عن مشاريعهم ويقللون من طلبهم لعوامل الانتاج أو السلع الاستهلاكية التي تضخمت اسعارها. (Qasim ,2008,5)

لذا تبدو ان مشكلة البطالة مشكلة مزمنة على المجتمعات الفقيرة وتؤدي إلى التفاوت النسبي بين الناتج الاجمالي المحلي وبين معدلات كمية النقود المتداولة .اي ان الاقتصاد لا يتحقق في دولة تعاني من مشكلة البطالة لان معدلات النمو في حين تتطور كميات النقود المتداولة يوما بعد آخر بسبب الاصدار المستمر للتضخم لها .الامر الذي يخفض قيمة النقود ويزداد من المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التضخم.(Adnan Karim,5-6)

فان ظاهرة التضخم ليست جديدة فأنها ظاهرة كانت موجودة في مدة زمنية طويلة وخصوصا" بعد ارتفاع اسعار النفط عالميا" وأنها من المشاكل التي تواجه جميع الدول وتتعرض بآثارها السلبية على جميع الاقتصادات .وقد قام العديد من الاقصاديين ومنهم الين فيلبس وميلتون فريدمان خلال الستينات من القرن الماضي من ايجاد علاقة بين معدل البطالة والتضخم اكد ان احداث زيادة في الاسعار تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية ودور النمو على تخفيض معدلات التضخم وهو العامل الرئيس في الوصول إلى حالة الاستقرار والتوازن الاقتصادي.(Ala Rasul,2021,104-105).

ثانياً: - العلاقة بين البطالة والجريمة: -

يبدو ان السلوك الاجرامي وكل هذه التطورات النظرية وان تعددت يتعدد المداخل والظروف السائدة والمحيطه فأنها تتركز في عوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية وعوامل نفسية ومن الناحية الاقتصادية افترض ان هناك ارتباط بين السلوك الاجرامي والظروف الاقتصادية ومن ضمنها البطالة والفقر اضافة إلى خروج صغار السن والامهات للعمل

كما ان البطالة إلى جانب الفقر والامية وهما ناتجان في الغالب عن التميز العنصري وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية اي أنها تمثل عوامل مؤدية للأجرام .وان البطالة هي عدم الشعور بالرضا لعدم امكانية تلبية الحاجات الاساسية والهجرة وكانت البطالة أحد أهم الاسباب الاجرامي على وجه العموم (Majida) (Shaker,2009,12-13)

لقد حاول الكثير من المفكرين والعلماء توضيح الجريمة من خلال الكشف عن اسبابها ودوافعها ولكن حدث اختلاف لدى الكثير منهم في معرفة أهم الاسباب .كما ان اسباب الجريمة تعود إلى عوامل فردية .وان مشكلة البطالة يعاني منها الشخص العاطل وينتج عن نقص التدريب وغيرها (Abbas muslim,2022,25)

والبطالة تؤدي إلى التصرف الاجرامي لدى الفرد العاطل اذا توفرت بعض أو كل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وان العلاقة بين البطالة والجريمة علاقة ديناميكية يصبح السبب والنتيجة واستمرارية العلاقة وتضاعفها وانتشارها مع مرور الزمن .(Tariq Abdel Raouf,2017,39)

وان العلاقة بين البطالة والجريمة هو رابط جدا" خطير الشأن ولامجال في السعي إلى استتباب الامن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي اضافة إلى الآثار الامنية والصحية المؤثرة على المجتمع ومؤسساته .وان تحديد العلاقة بين البطالة والمستويات التعليمية للقوى العاملة من جانب وحالة البطالة والجريمة من جانب آخر وذلك من خلال تحديد العلاقة السلبية المترتبة على ارتفاع نسب البطالة في المجتمع ومدى تأثيرها في الوضع الصحي والنفسي لأفراد المجتمع. ويتضح ان الفقر والبطالة تؤديان إلى حالة عدم الشعور بالرضا عن النفس وعدم الالتزام بقوانين المجتمع ومن ثم يخلق الحقد الاجتماعي والانحراف في السلوك والفكر وترتفع معدلات الجريمة تبعا" لذلك. (Malik , Mohammed,263-264) ,

ثالثا:-أهم الاثار المترتبة للبطالة على النمو الاقتصادي في العراق:-

1-اثار البطالة على النمو الاقتصادي:-

شهد الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية تمثل جميع الجوانب الاقتصادية ويعود السبب ذلك إلى الاعتماد على مصدر واحد في الاقتصاد العراقي وهو القطاع النفطي .كما ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال فترات الثمانينات والتسعينات لم يكن ناتجا" عن ارتفاع حقيقي في انتاجية عوامل الانتاج للقطاعات السلعية وانما كان المصدر الاساس هو زيادة ايراداته النفطية .ويعتبر فرض الحضر الذي فرض على الاقتصاد العراقي في التسعينات الى التأثير على عوائد النفط العراقية ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

كما ان خلق البطالة يعد من أهم القضايا التي لها انعكاسات اجتماعية ونفسية تؤثر في المجتمع على الصعيدين الفردي والمجتمعي كما تؤثر على البيئة وعلى الصحة حيث تظهر على العاطلين اعراض مثل القلق والتوتر والاحباط ويشعرون العاطلين

بالفشل والملل .ومن ثم ان البطالة تساهم في تعطيل عملية النمو الاقتصادي (Hamid Adbel,2023,516) حيث ان النمو الاقتصادي يترتب من هذه تحقيق العمالة الكاملة ويمتص الزيادة والفائض في عنصر العمل .ويتمثل في دور السياسة النقدية في التأثير على معدلات الائتمان من خلال التوسع الائتماني في العرض النقدي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة يجب توفير عوامل أخرى غير نقدية مثل توفير الموارد الطبيعية والقوى العاملة المؤهلة والتي تساعد في التخفيف من معدلات البطالة.(Khudair Issa,2024,516)

وان مراحل الافكار الاقتصادية حول تأثير النمو الاقتصادي في تقليل البطالة والفقير كانت مختلفة فبعض يرى ان تحقيق النمو الاقتصادي يعد شرطاً كافياً لتقليل الفقر في المجتمع لذلك منهم من يدعون إلى تحقيق النمو الاقتصادي سريع بمفرده لن يكون في صالح الفقراء اذا لم يتم تحقيق توزيع عادل للدخل وتخفيض التفاوت في توزيعه(Rabie Qasim,2015,2)

لذا عد النمو الاقتصادي هو أحد المتغيرات التي يفترض ان تخفف من معدلات البطالة داخل الاقتصاد .وان تحقيق المزيد من المخرجات يتطلب توافر المزيد من المدخلات ومن ثم تحقيق معدل مرتفع من الناتج يتطلب توافر حجم من عوامل الانتاج ومنها العمالة ومن ثم يفترض ان زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة في حجم التوظيف الامر الذي يؤدي إلى خفض اعداد العاطلين.

2-آثار البطالة ومسبباتها وطرق معالجتها في العراق:-

2-1-آثار البطالة في العراق:-

ان من أهم الآثار الاقتصادية في العراق هي كالاتي (Hassana) - :
(Nasser,2009,17-18)(Nabil Jaafer,2008,84)

-إنَّها تعطي العمل للعامل المتدرب والخروج يعد خسارة في فرص التقدم الزمني الذي يتطلب المجتمع وهو في امس الحاجة اليه.

-كما للبطالة دور في ضياع الفرص من ذلك في حالة عدم تحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج وخلق تدابير الاستغلال الموارد الاقتصادية.

أما الآثار الاجتماعية:-

-عدم قدرة الشباب على العمل تؤدي إلى انخفاض قدرتهم الاجتماعية من خلال اللهو والراحة وعدم القدرة على التطبيق وتحمل المسؤولية.

-وللبطالة دوراً كبيراً في مستقبل النظام السياسي حيث زيادة نسبتها تقلل من فرص تصويت الناخبين لصالح النظام السياسي وتشكل عاملاً يعرقل الفوز في النظام السياسي. كما ان للبطالة تأثير على الاستقرار الاجتماعي في العراق حيث يتخذ مفهوم البطالة في بعض الاحيان مضمونا " تدميريا" يدعي بالتبعية تداعيات تكنولوجية خطيرة قد تصل إلى حد تغييب الهوية الوطنية للفرد ونقص مشاركته في المجتمع .

وإنَّ البطالة تؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي للفرد العراقي ومن ثم تساهم في شيوع ظاهرة الفقر في العراق لتصل نسبة الفقر إلى نسب مرتفعة .لأن البطالة في مقبل الحياة العلمية للشباب وادمان المخدرات والجرائم وهما ضريبة السلوك الذي يحدث وما يترتب عليه من تكاليف اجتماعية ونفسية وشخصية. وان تعمق ظاهرة البطالة من نسبة الامية تصل في العراق إلى نسبة 40% بسبب زيادة المتسربين من الدراسة وعدم

التزام بقانون التعليم الإلزامي تؤدي البطالة وبالذات بين الخريجين واصحاب المؤهلات العالية وهجرة العديد منهم إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل مناسبة لمؤهلاتهم .

كما تؤثر البطالة في حجم الدخل وتوزيعه وتمثل مشكلة البطالة التأثير في حجم الدخل من التغيير في الناتج المحلي وتؤثر على مستوى التشغيل وعلى مستوى الاجور في نفس الاتجاه وللبطالة تأثير غير مباشرة من خلال التأثير في استهلاك وفي الصادرات والواردات وايضا" تؤدي إلى ضعف القوى الشرائية في السوق المحلية وتأثر على العرض والطلب في السوق .

وتعني البطالة عدم التشغيل الكامل مما يؤثر على الاقتصاد وإلى حالة عدم التوازن . كما ان عدم استغلال الامثل لعنصر العمل والذي يعد من أهم الموارد الاقتصادية المعتمدة في الاقتصاد الوطني وهي تعد فرصة في اشباع الحاجات التي كانت توافرها القوى العاملة الراغبة والقادرة على الانتاج ومن ثم تطوير الاقتصادات الوطنية. وتفاقم مشكلة البطالة داخل البلد يؤثر سلبيا" على الوضع الاقتصادي والوضع الاجتماعي وهذا الآثار سوف تنعكس إلى ازدياد مشكلة الفقر وفضلا " عن انتشار مستويات الجريمة. (Ali Abbas,2010, 1-12-13)

2-2 أسباب البطالة على النمو الاقتصادي في العراق:-

1- ان مشكلة البطالة ليست مشكلة حديثة العهد شأنها بذلك بقية دول العالم فهي مشكلة تضعف مستويات عالية التنمية الاقتصادية في جميع البلدان المتقدمة والنامية ومن الواضح ان الاقتصاد العراقي خصوصا" والاقتصاديات النامية عموما" انها تمر بمراحل التطور التاريخي والتدريجي لقوى الانتاج . كما مرت به الدول المتقدمة اضافة إلى بعض الظروف التي تحدد العلاقة بين مستوى الانتاج وعنصر العمل حيث يؤدي إلى عدم التناسق بين القطاعات الاقتصادية حيث تدني العلاقة المتقدمة بين قطاع

التعليم العالي والقطاعات الاقتصادية حيث ان قطاع التعليم يساهم بشكل كبير في تخرج اعداد كبيرة من الطلبة من حاملي شهادة البكالوريوس من مختلف الاختصاصات العلمية والانسانية ولكن من دون فرص عمل مناسبة. ويتبين ان البطالة اصبحت مشكلة اقتصادية حيث تشير ملامح مسح التشغيل والبطالة إلى ان معدلات السكان بعمر 15 سنة فأكثر تزايدت. (Razak Thiyab, 2012, 8-9)

2- يعد اقتصاد العراق انه اقتصاد احادي الجانب اي ان النمو الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على الايراد المتحقق من بيع النفط الخام للخارج. وهذا لا يوظف الا فئة بسيطة قد لا تتجاوز تشغل الارض من القوة العاملة العراقية. كما ان تقلبات اسعار النفط العالمية والتي تؤثر بدورها على حصيلة الايرادات التي تنعكس على مستوى الانفاق الحكومي وتذبذب في تنفيذ خطط التنمية وتعطل الكثير من المشروعات. (Aswan Abdelkader, 2011, 2)

3- تعتبر البطالة في العراق بأنها مشكلة مستعجلة مقابل اقتصاد بسيط يحاول النهوض. كما ان السياسة المالية والنقدية التي تحفز الانتاج والانتاجية وترفع مستويات النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص الذي يساهم في استحداث فرص عمل جديدة اضافية .

4- كما ان النظرة الدونية لبعض المهن والعمل لدى المرأة بالخصوص ومن ثم هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الذكور والاناث. كذلك ضعف الاقتصاد وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. لأن انتشار البطالة يؤدي إلى انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ومن ثم يؤدي إلى هدر الطاقات الانتاجية وينخفض مستوى الناتج المحلي والدخل وتختل الاسعار الامر الذي ينتج عنه زيادة اعتماد الدولة على

العالم الخارجي لتأمين الاحتياجات الضرورية لمواجهةها والقضاء على البطالة .هذا يؤدي إلى رفع الطاقة الانتاجية للدولة ويزيد الناتج . وعندها تستطيع الحكومة المحافظة على نوع الاستقرار في الاسعار فتزيد قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية.(Huda Zweir,2006,158-159)

2-3- واقع وحجم البطالة والنمو الاقتصادي في العراق:-

إنَّ ظاهرة البطالة ليست في نسبتها وارتفاعها وانخفاضها وإنما حدثت لأسباب سياسية ودخلت ضمن العملية الانتخابية بعد عام 2003 لاحتساب الفئات العاطلين عن العمل التي لم يرى المواطن العراقي إنَّها سوف تتحقق مما يعني مسألة التشغيل من ثم تحقق معدلات بطالة محدودة جدا" ولا يعول مسألة التشغيل . ومن ثم اصبحت الهجرة إلى خارج الوطن الحل الوحيد أما الشباب العراقي .

حيث شهدت معدلات البطالة من عام (2004) إلى عام (2011) إلى الانخفاض فكانت نسبته عام (2004) بلغت (26.8). وتشير معدلات البطالة في العراق عام(2008) انخفضت بنسبة(15.3). وفي عام 2012 نلاحظ انخفاض مؤشر البطالة نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية والامنية وزيادة حجم الموازنة العامة وتخصيص منها لقطاع التوظيف لكن في عام 2013 عاود الارتفاع لما شهد من تدهور الاوضاع الامنية نتيجة العصابات الارهابية .

وبعد عام 2016 عاود للارتفاع اذ بلغت بمعدل(16.6) وبعد عام (2015) ادى إلى زيادة المشتغلين في الدولة ولاسيما في الجهاز الامني وزيادة الانفاق الاستثماري .نلاحظ بلغت في الفئة العمرية (15-29) اذا بلغت نسبة الذكور (15.5) ونسبة الاناث في مقابل ذلك بلغت (33.3).

كما تشير معدلات مسح التشغيل والبطالة ان معدل البطالة بعمر 15 سنة فاكثر في العراق ولكل الجنسين بلغت (15.93) وشكلت في المناطق الريفية (19.63) وفي المناطق الحضرية (14.02). كما تشير البيانات ان معدل البطالة انخفض عام (2017) اما في عام (2019) فقد بلغت النسبة %12.9 ويرجع السبب في آليات جمع البيانات الخاصة بمعدل البطالة و يتبين في عام 2019 ان المعدلات شهدت انخفاض قليل نتيجة تحسن الاوضاع وخاصة بعد عمليات التحرير

وفي عام 2020 فقد شهدت معدلات البطالة ارتفاعا" بنسبة 15.00 وذلك يعود إلى ما شهده من تفشي ظاهرة كورونا وحالة الركود الاقتصادي الذي ادى إلى انتشار ظاهرة البطالة بكل تفاصيلها

اما معدلات البطالة في عام 2021 فقد بلغت 16.5 % اي ان هناك لكل خمس اشخاص في سوق العمل يتمثل بأن عاطلا لذا يتمثل العراق بأن احتل المركز 14 بأعلى معدل بطالة فقد بلغ 15.5% . ان اغلب العاطلين عن العمل يكونون باحثين عن العمل هم خريجي التعليم الثانوي وخريجي الكليات

اما معدلات النمو الاقتصادي تتجه نحو الانخفاض بسبب الحروب السياسية والاقتصادية وآثار الحضر المفروض في عقد التسعينات وفي بداية الالفينات خاصة بعد عام (2003) ادى الى تدمير اغلب المنشآت والبنى التحتية وتعطيل المشاريع الصناعية لفترة طويلة ادى ذلك الى خسارة جزء كبير ومهم من الاستثمارات البشرية وتسريح العديد من العاطلين مما اثار في زيادة معدلات البطالة سنة بعد أخرى في العراق. اذا نلاحظ معدلات النمو الاقتصادي من عام (2003-2006) تعد مستويات متدنية ففي عام (2005) بلغت (18.0) اما عام 2007 بلغت (17.5) اما عام بلغت (2008) بلغت (15.3) واقتصر النمو الاقتصادي في القطاعات التوزيعية

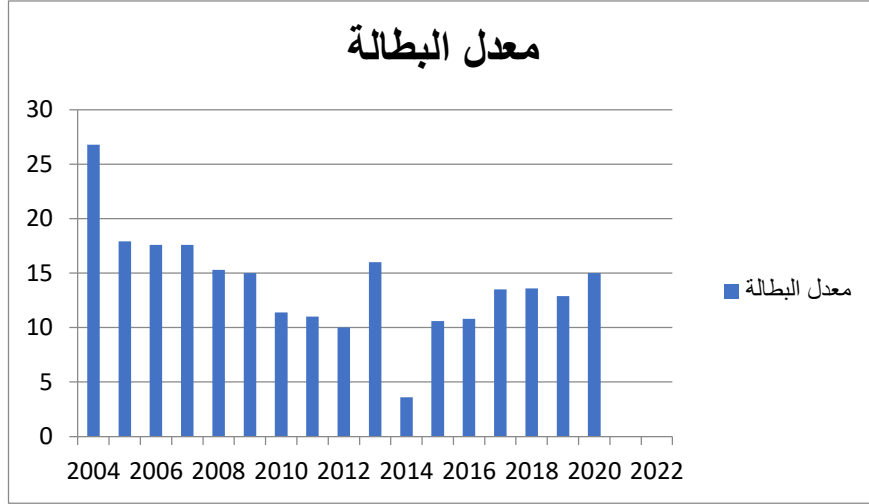
والاستهلاكية دون الانتاجية (Ministry of planning and Development)
 cooperation,2008,1-3 وبعدها بلغ معدل النمو الاقتصادي 10.3 عام 2020
 ثم عاود الارتفاع عام 2020 ليلبغ 19.1 وانخفض عام 2022 بلغ 10.1.

جدول (1) يوضح معدلات البطالة في العراق

السنوات	معدل البطالة
2004	26.8
2995	17.9
2006	17.5
2007	17.6
2008	15.3
2009	15
2010	11.4
2011	11
2012	10
2013	16
2014	3.6
2015	10.6
2016	10.8
2017	13.5
2018	13.6
2019	12.9
2020	15.00
2021	16.5
2022	15.5

Republic of Iraq, Ministry of planning and Central Statistical)
Organization population Directorate85)

الشكل رقم (1) معدل البطالة في العراق



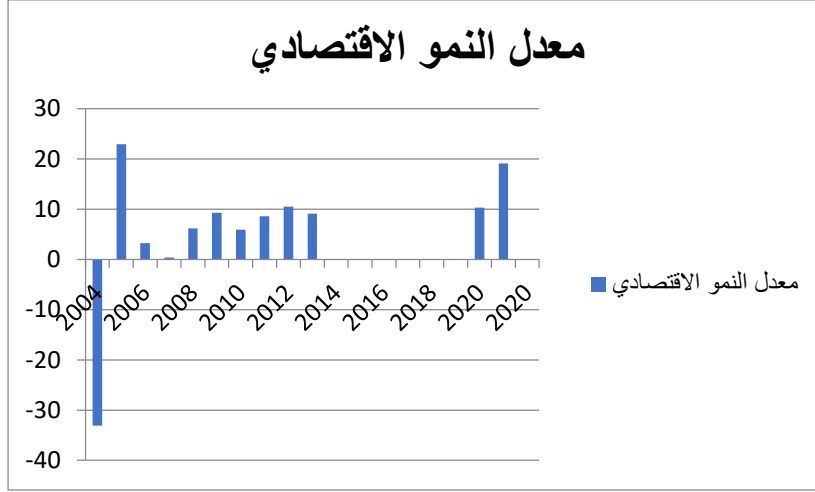
يتبين من الشكل اعلاه هناك تذبذب واضح في معدلات البطالة بين الارتفاع والانخفاض ففي عام 2004 شهد أعلى معدل ارتفاع خاصة بعد الاحداث التي وقعت عام 2003 من حروب ودمار أدى إلى ارتفاع في المعدلات اما في عام 2014 انخفضت بشكل كبير نتيجة التحسن في الاوضاع الامنية والاقتصادية .

جدول (2) يوضح معدلات النمو الاقتصادي في العراق

معدل النمو الاقتصادي	السنوات
33.1-	2004
22.95	2005
3.26	2006
0.4	2007
6.16	2008
9.30	2009
5.9	2010
8.6	2011
10.5	2012
9.1	2014
/	2015
/	2016
/	2017
/	2018
10.3	2019
19.1	2020
16.1	2021

Republic of Iraq, Ministry of planning and Development)
Cooperation ,central statistical Organization ,Statistical
(Abstract ,Various Years, Various pages

الشكل (2) معدل النمو الاقتصادي في العراق



2-4- كيف تتم معالجة البطالة والنمو الاقتصادي في العراق :-

(Kamel Allawi,2011,14)(Ali Abbas ,27)

-يجب تفعيل دور السياسة النقدية والمالية لان البطالة تعد مؤشرا" للحالة التي يمر بها الاقتصاد بالرغم من صعوبة تحديد معدل البطالة الا انه يبين مجموعة مركبة من اختيارات الافراد والاجراءات التضخمية التي تغيرت غير الزمن. يجب ان تعمل السياسة النقدية في العراق على تحقيق هدف واحد هو السيطرة على سعر الصرف الدينار وهذا يأتي من خلال التحكم بعرض النقد وسعر الفائدة من خلال مزاد العملة واما السياسة المالية التي تعبر عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتي لها الفعالية في امتصاص البطالة من خلال توسعة الانفاق العام وتخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة.

-ان زيادة استثمارات العراق تدفع إلى حل مشكلة البطالة التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل ولا بد من وجود عمالة ماهرة ومتعلمة للمساهمة في عالم يتم بالعمولة مختلفة الوظائف وهي اولوية في ايجاد فرص عمل .

-لنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة الامر الذي يترتب عليها خلق فرص عمل للخريجين والموهوبين والمؤهلين للعمل.

-ايجاد حلول ناجحة للبطالة الناتجة عن عمليات الخصخصة من اجل اعطاء هؤلاء العاطلين العمل في مشاريع وقطاعات أخرى بعد تدريبهم او فرض البقاء في اماكن عملهم.

اما بالنسبة للنمو الاقتصادي تتم من خلال اهم التطورات الاقتصادية اهمًا:-
(Hussein Dekan,2008,3)

-تحسين وتطوير الاطار التشريعي الاقتصادي والمالي عبر الشركات ،البنك المركزي، الجهاز المصرفي ،الاستثمار الاجنبي ، الادارة العامة

-خفض معدلات الضرائب الكمركية وضريبة الدخل وزيادة رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين.

-اعادة تأهيل معظم البنى التحتية للقطاع النفطي والعمل على زيادة معدلات الطاقة الانتاجية.

-تحسين قطاع الاتصالات من خلال انشاء خطوط اضافية ومحطات اتصال حديثة .وزيادة معدلات الطاقة الانتاجية لمحطات الطاقة الكهربائية.

-صدار عملة جديدة وتحقيق تحسين واستقرار في اسعار الصرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي .

-تفعيل دور المؤسسات المتابعة والرقابة على اداء السلطة التنفيذية من خلال اليات

متابعة المفتش العام لديوان الرقابة المالية والعمل على مواجهة الفساد الاداري المالي.

الاستنتاجات والتوصيات:-

اولاً :- الاستنتاجات:-

1-إن البطالة في العراق كان لها آثار طويلة المدى قد مرت بتنوع انواع البطالة من موسمية وهيكلية ومقنعة وغيرها من الانواع وقد عدت من اخطر المشكلات التي ظهرت في الاقتصاد العراقي بسبب آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية . فضلاً عن مسبباتها .

2-ان حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي يؤثر سلبياً على معدلات النمو الاقتصادي

نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الاجمالي خلال فترات الحروب التي حدثت في العراق نتجت على استمرار آثاره على النمو الاقتصادي.

3- نلاحظ ان معدلات البطالة المرتفعة في العراق والتي اقتصرت على فئة الشباب وكانت نسبة الاناث أكثر من الذكور وكان نتيجة ذلك ضعف استجابة سياسة التشغيل .

4- كما ان ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الدخل وارتفاع معدلات الاعالة وارتفاع نسبة الفقر والعوز والحرمان وفقدان الحياة الكريمة التي يمكن ان يعيشها الافراد لذا يفترض ان لا يكون مكان للفقر ومد يد العون .

5- وان مسألة عدم توفير فرض عمل للعاطلين عن العمل كان لها انعكاسات سلبية على المجتمع العراقي بحيث دفعت البعض منهم إلى اتباع سلوك سلبي يؤثر على المجتمع كالإرهاب والعنف وغيرها من الجرائم.

6- يتبين ان العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة تسير نفس الاتجاه لاعتماد اقتصاد العراق على مصدر واحد وهو القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي .ويعد اقتصاد ريعي لا يعتمد على نمو محدد مما أدى إلى ضعف النمو الاقتصادي مما حد قدرته على استيعاب القوى العاملة الداخلة إلى السوق.

7- ان تراجع الاقتصاد العراقي وتحجيم القطاع الخاص وتدني مستويات التعليم واهما التعليم المهني التقني وتدهور نوعيته أدى إلى تزايد مشكلة البطالة خاصة بين المتعلمين وخاصة الفئة العمرية من الشباب وتزايد اعداد الخريجين سنة بعد أخرى ونتيجة ذلك عدم وجود فرص عمل مناسبة .

ثانياً:- التوصيات:-

1- من خلال الاستنتاجات التي مرت سابقاً يمكن الاخذ بعين الاعتبار بعض الحلول للتعامل مع هذه الظاهرة لان مشكلة البطالة تعد من اولوية المشكلات التي يمكن للحكومات الجديدة ان تتضافر الجهود في خلق المزيد من الوظائف للحد من معدلان البطالة المرتفعة والتي سيكون لها الاثر الاهم في تحسين الوضع الامني.

2- تغيير رغبة الشباب في التوظيف من خلال ايجاد اعمال تناسب تخصصاتهم ومؤهلاتهم العملية وزيادة العمل في القطاع الخاص.

3- اعطاء الاهمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها مشاريع كثيفة العمل وتساهم فعليا" في امتصاص جزء كبير من العاطلين عن العمل . كما يجب منع دخول العمالة الاجنبية وخاصة العمالة الغير الماهرة.

4- تنمية الريف من اهميات الاهداف لجذب وتشغيل اعداد كبيرة من القوى العاملة المهاجرين ويمكن للقطاع الدور الالهم والحاسم في تحقيق معدلات محفزة للاستثمار في الريف وتطوير الثروات الحيوانية والنباتية .

5- دعم وتأهيل القطاعات التي تحوي اعداد كبيرة من العاملين اي اعتماد اسلوب انتاج كبير العمل قليل راس المال من اهمها قطاع البناء والانشاءات والخدمات التي تساهم مساهمة فعالة في محاربة الاعداد الكبيرة من البطالة.

6- كما ان تحقيق النمو الاقتصادي من أهم الامور التي تحقق التنمية والقضاء على معدلات البطالة والفقر في العراق . كما تؤدي زيادة الاستثمارات في العراق تدفع للحل من مشكلة البطالة التي من الممكن ان تزيد من فرص العمل وخلق وظائف وهي من أهم الاولويات المساهمة في توسيع الفرص.

7- تشجيع التعليم المهني والفني لكل الجنسين الذكور والاناث وان هذا سوف يؤدي إلى تنمية المهارات الفنية والبشرية والثقافية والمعرفية للأفراد الخريجين للعمل . كما يجب فتح مراكز تدريب وتعليم للتمكن الاقتصادي للفرد الاقتصادي وخاصة دورات الحاسوب اللغة الانكليزية وتعلم مهن خاصة من خياطة وغيرها من الاعمال .

REFERENCES:-

- Banai, F. (2014). *Monetary Policy and Economic Growth: A Theoretical Study*. Mohammed Bu Khuras University, Faculty of Economic Sciences.
- Dulio, S. T., & Bougin, D. (2001). *Principles of Economics*. Beirut: Academy.
- Al-Tamimi, S. O. M. (2015). *The Economic System in Iraq between Central Socialism and Capitalist Liberalism*. Lebanon: Dar Al-Basr.
- Abdel Raouf, T., & Issa, I. (2017). *Unemployment: Its Content, Causes, and Characteristics*. Dar Al-Ulum Publishing.
- Al-Quraishi, A. H. (2017). *Development Economics*. Euphrates Basin, Documents House.
- Al-Fahdawi, L., & Khamis, H. (1998). *Study and Analysis of Unemployment in the Jordanian Economy*. Yarmouk University.
- Othman, M. (2016). *Economic Growth, Income Distribution and Poverty*.
- Al-Tahawi, M. (n.d.). *Unemployment and Criminal Behavior in Urban Society*.
- Baker, M. M. (n.d.). *Investment Governance: Study and Strategies*. Aleppo.
- Abdul Reza, N. J. (2008). *The Iraqi Economy in the Post-Fall Stage*. Basra: Worth Foundation.
- Ramadan, I. (2023). Measuring the impact of macroeconomic variables on economic growth in Iraq. *Iraqi Journal of Economic Sciences*, 21(106).
- Ali, A. A. S. (2023). The importance of the Phillips Curve in studying unemployment. *Tikrit University Journal for Humanities*, 30(1).
- Zeidan, A. A., & Hamdoun, A. A. (2011). The impact of unemployment on economic growth in Iraq and Algeria. *Mesopotamian Journal*, 39(2).
- Al-Rawi, A. O. (2010). Unemployment in Iraq: Reality and challenges. *Iraqi Journal of Economic Sciences*, 8(26).
- Hawass, A. (2016). *Lectures in economic growth*. Ibn Khaldun University.
- Khalil, B. J. (n.d.). *Graduates and unemployment in Iraq*.
- Abbas, T. M., & Kader, Z. H. (2024). Fiscal and monetary policy impact on unemployment in Iraq. *Iraqi Journal of Economic Sciences*, 23(22).
- Al-Ani, J. A. F. (2015). Poverty, unemployment and corruption in Iraq. *Al-Kout Journal*, 19.
- Al-Ani, J. A. F., & Al-Zarkush, A. H. (2013). Economic growth and human development in Iraq. *Journal of Management and Economics*, 36(77).
- Hashem, H. A. K. (n.d.). *Unemployment in the Iraqi economy*.
- Darwish, H. D. (2008). Economic reform policies in Iraq. *Al-Qadisiyah Journal*.
- Ibrahim, H. N. (2009). Unemployment and job creation challenges.
- Abdul, H. K., & Musa, T. (2023). Unemployment and work stress. *Journal of Education Sciences*, 62(15).
- Al-Safi, K. I. A. (2024). Monetary policy and economic growth. *Al-Sharia Journal*, 4(2).

- Shoaib, R. T. (2014). Inflation analysis in Iraq. *Al-Muthanna Journal*, 9(8).
- Shoaib, R. T. (2021). Unemployment in Iraq. *Al-Kout Journal*, 1(16).
- Abdel Qader, R. S., et al. (n.d.). Unemployment theory and solutions.
- Al-Safi, K. F. (n.d.). Causes of unemployment in Basra.
- Shaheen, A. H. (2021). Growth theories development.
- Hanoun, V. K. (n.d.). Legal aspects of unemployment.
- Fadel, A. A. (2010). Globalization and unemployment.
- Abdul Jassim, A. R. (2008). Unemployment in Iraq.
- Mohammed, A. (2018). Islamic perspective on unemployment.
- Khader, A. M. A. (n.d.). Guidance and unemployment reduction.
- Hassan, A. M. (n.d.). Effects of unemployment in Arab world.
- Mahidi, A. A. (2014). Unemployment in Iraq after 2003.
- Najm Al-Din, A. K. (n.d.). Inflation and money supply in Iraq.
- Al-Shammari, A. K. (2024). World order and economic growth.
- Kazem, K. A. (2011). Unemployment in Iraq.
- Al-Shammari, M. H. D. (2013). Causes of unemployment in Iraq.
- Ismail, M., Qasim, J., & Khalil, S. (2022). Sources of economic growth in Arab countries. IMF.
- Ali, M. K. (2021). Economic growth criteria in Iraq.
- Barhouma, M. (n.d.). Psychological effects of unemployment.
- Abbas, M. J. (2001). Growth indicators in Iraq.
- Ghazal, M. (2008). Inflation in Iraqi economy.
- Shaker, M. (2009). Unemployment in Iraqi society.
- Weir, H. G. (2006). Unemployment in Iraq.
- Shaker, A. M. (2010). *Unemployment in Basra City*. Master's thesis, University of Basra.
- Najat, B., & Mabrouka, N. (2019). *Unemployment and Economic Growth in Algeria*. Master's thesis.
- Hussein, B. R. (2022). *Economic Growth and Human Capital in Iraq*. PhD thesis, University of Basra.
- Al-Mutair, H. M. (2014). *Unemployment and GDP Growth in Iraq*. Master's thesis.
- Al-Salem, R. A. A. (2006). *Sources of economic growth in Iraq*. PhD thesis, University of Basra.
- Al-Saadi, Z. Q. B. (2015). *Inflation and structural imbalances in Iraq*. PhD thesis.
- Residence, J. F. (2015). *Government spending and economic stability*. Master's thesis.
- Lajlag, S. Z. W. (2017). *Economic growth and poverty*. PhD thesis.
- Al-Safi, A. A. H. (2015). *Role of institutions in fiscal policy*. PhD thesis.
- Al-Issawi, O. R. A. K. (2021). *Macroeconomic variables in Iraq*. Master's thesis.
- Mohammed, A. H. Z. (2008). *Foreign investment in Algeria*. Master's thesis.

- Al-Daraji, Y. A. M. (2021). *Shadow economy in Iraq*. Master's thesis.
- Musa, F. T. N. (2015). *Economic growth and employment in Iraq*. PhD thesis.
- Al-Mustansiriyah University. Economic development stages theory.
- Al-Bukhari, A. A. Development and economic planning. mawdoo3.com
- Alukah.net – Economic growth resources.
- Starimes.com – Economic growth research.
- Republic of Iraq, Ministry of Planning. Central Statistical Organization. Central Statistical Organization. *Statistical Abstract of Iraq* (various years).
- Ministry of Planning. *Survey on Employment and Unemployment in Iraq* (2008).